إجراءات للحفاظ على المياه الجوفية والتربة في طور الباحة

■،،لحج/سبأ

كلف المكتب التنفيذي لمديرية طور الباحة محافظة لحج مكتب الزراعة والري بالمديرية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاز المرحلتين الثانية والرابعة من المشروع الوطني للحفاظ على المياه الجوفية والتربة.

وحث تنفيذي طور الباحة في اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس المحلي مدير عام المديرية عمر الصماتي وحضور الأمين العام للمجلس المحلي بالمديرية مكتب الزراعة على التنسيق مع مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ المشاريع المدرجة في خطة المديرية للعام ٢٠١٢م.

ووجه مكتب المالية باتخاذ الإجراءات الأزمة لمعالجة انخفاض الموارد المحلية والمشتركة بالتنسيق مع لجنة التخطيط والمالية والنزول الميداني إلى المكاتب لمعرفة أسباب التقصير في تحصيل الموارد.

وكلف المكتب التنفيذي مدير فرع مؤسسة المياه والصرف الصحي بإعداد خطة لتنفيذ المرحلة الثانية لمشروع الرجاع الأسعافي وصيانة الشبكة الداخلية لمشروع عاصمة المديرية والمناطق المستهدفة ضمن موازنة فرع المؤسسة بالمديرية.

استعراض سير أداء فرع مؤسسة المياه بصعدة

■،،صعدة / سبأ

ناقشت قيادة السلطة المحلية بمحافظة صعدة خلال لقائها أمس بمسئولي وموظفي فرع المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي بالمحافظة عددا من المواضيع المتعلقة بسير اداء اعمالها وتحسين مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمشتركين ومعالجة قضية المديونية لدى المشتركين في القطاع الخاص والعام والبالغة مائة مليون ريال. وخلال اللقاء أكدت قيادة السلطة المحلية على ضرورة وضع آلية لتحصيل المديونية ومتابعة الجهات الحكومية والخاصة لتسديد ما عليها من متأخرات ووضع معالجة لتسديد تلك المبالغ بحيث يسهل على المشتركين الالتزام بالسداد وإعادة الخدمة للمشتركين التي تم قطعها عليهم.

شركتان نفطيتان عمانية وإماراتية تبحثان فرص الاستثمار في اليمن

■،،صنعاء/ سبأ

وصل إلى صنعـــاء أمس رئيس الشركة الوطنية للاستكشاف والإنتاج العماني سالم السيباني والوفد المرافق له في زيارة لليمن تستغرق عدة أيام.

وذكر السيباني لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الزيارة تهدف إلى بحث سبل تفعيل التعاون المشترك بين الجانبين في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز والبحث عن فرصة للحصول على احد القطاعات الاستكشافية للعمل في اليمن في مجال الاستكشاف والإنتاج وخلق شراكات مع بعض الشركات المحلية العاملة في هذا المجال النفطي.

من جانبه رحب رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط المهندس نصر الحميدي بزيارة وفد الشركة العماني.

وقال هناك تواصل مع الاخوة العمانيين منذ فترة وتوصلنا إلى أفكار لتطوير التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في مجال استكشاف وإنتاج النفط ونحن في المراحل النهائية للاتفاق على طبيعة الفرص المشتركة بين البلدين لندخل في شراكة حقيقية لتطوير أعمال الاستكشاف النفطي في اليمن وعمان.

على صعيد متصل وصل إلى صنعاء أمس وفد شركة داس الإماراتية لخدمات حقول النفط برئاسة سعيد العرياني ممثل رئيس الشركة بهدف البحث عن فرص للاستثمار في مجال استكشاف وإنتاج النفط في اليمن.

كان في الاستقبال رئيس هيئة استكشاف وانتاج النفط المهندس نصر الحميدي ومدير عام العلاقات العامة والخارجية بوزارة النفط والمعادن عارف محرم ونائب رئيس مجلس ادارة مجموعة نيوفيشن صالح المصعبي والمنسق لزيارة وفد شركة داس الاماراتية المدير التنفيذي لمجموعة نيو فيشن عبدالله قاسم علي والمستشار بالسفارة العمانية بصنعاء سالم بن خلفان.

إلى ذلك عقدت أمس بصنعاء جلسة مباحثات يمنية عمانية في مجال استكشاف وإنتاج النفط برئاسة رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط المهندس نصر الحميدي والرئيس التنفيذي للشركة الوطنية للاستكشاف والإنتاج العمانية سالم بن زاهر السيباني.

جرى خلال الجلسة مناقشة سبل تفعيل التعاون المشترك بين الجانبين في مجال استكشاف وإنتاج النفط والدخول في شراكات مع شركات نفط محلية في اليمن.

وتطرقت الجلسة إلى الجوانب المتعلقة بتفعيل إنشاء الشركة المشتركة في مجال استكشاف وإنتاج النفط والتي سبق للجانبين التباحث حولها خلال الفترة الماضية، وكذا أمكانية تأسيس شركة مشتركة لتقديم خدمات للحقول النفطية في اليمن.

وجدد الجانب العماني رغبته كذلك في الدخول في شراكات مع شركات نفطية محلية والبحث عن قطاعات لاستكشاف وإنتاج النفط في اليمن.

كما أبدت الشركة العمانية رغبتها في القيام بتمويل دراسات للشركات الوطنية العاملة في مجال استكشاف وتعزيز إنتاج النفط.

حضر الجلسة نائب مدير المؤسسة العامة للنفط والغاز المهندس محمد البيضاني ومدير عام الشركة اليمنية للغاز المهندس أنور سالم وعدد من المسؤولين في وزارة النفط والمعادن وأعضاء الوفد العماني.

رأي اقتصادي

استراتيجية صدارة الزبائن

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■،، تعمل المصارف اليمنية بصفة دائمة على إطلاق استراتيجيات متطورة تطلقها نحو صدارة الزبائن وتهدف إلى صب تركيزها على خدمة الزبائن وتلبية حاجاتهم بدقة أكبر وليس فقط على تطوير وبيع المنتجات والخدمات، بحيث يكون كل منتج في خدمة كافة الزبائن وليس قطاعاً محدداً منهم، وتجاح هذه الاستراتيجيات في تحقيق الأهداف المرجوة منها بتنظيم شامل يسمح بالإيصال المركز والمنظم لخدمات المصارف اليمنية إلى الزبائن كافة من أفراد وشركات ومؤسسات، فالمصارف اليمنية جنت وتجني ثمار هذه الاستراتيجيات، مما شكل زيادة في الدخل وإمكانيات أكبر لإيصال وبيع كافة خدماتها للزبائن، وعكس هذا التوجه استراتيجياتها الطموحة والمتزايدة نحو تعزيز وتعميق حضورها في السوق اليمنية والتوصل إلى صورة واضحة عن موقعها في السوق مقارنة بالمصارف العربية والأجنبية العاملة في بلادنا.

وحالياً تعمل المصارف اليمنية على التوسع في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وإطلاق سلسلة المبادرات والمنتجات تضمنت تطوير أقنية التوزيع الإلكتروني، مثل خدمة شبكة الإنترنت، وأجهزة الصراف الآلي، وخدمات الإيداع الإلكتروني، وخدمات الهاتف على مدار الساعة والأيام من دون تدخل الموظفين المصرفيين مع تحول المزيد من الزبائن للحصول على الخدمات عبر القنوات الإلكترونية والولوج في قطاع التمويل الاستهلاكي بصورته التقليدية أو المرابحة الإسلامية.

كما حققت المصارف اليمنية تقدماً لافتاً في مجال خدمات الاستثمار وإدارة الأموال للزبائن، حيث تقدم لهم العديد من الاستثمارات كصناديق الاستثمار وخدمات المتاجرة بالأسهم عبر أقسام الأسهم لديها.

ومما سبق يتضح أن المصارف اليمنية تعمل جاهدة على الابتكار في تطوير المنتجات ذات القيمة المضافة التي تفي بحاجات الزبائن بشكل دقيق ومفصل ولا تعتمد المنتجات التقليدية، لا سيما وأن الزبائن أكثر تطوراً وفهماً وأكثر شدة، ومن المتوجب المحافظة عليهم وتلبية رغباتهم واحتياجاتهم وتقديم حلول ناجعة ومبتكرة لهم ترضيهم وتحقق لهم عوائد مجزية.

تعريف ٣٥ مشاركا بخدمة الجوال المصرفي وكيفية التعامل معها

■،،الثورة/ قاسم الشاوش

اختتمت أمس بصنعاء ورشة العمل الخاصة بخدمة الجوال المصرفي التي نظمها على مدى أربعة أيام بنك التسليف التعاوني والزراعي "كاك بنك" بالتعاون مع شركة "إم تي إن يمن" للهاتف النقال..

وهدفت الورشة الى تزويد ٣٥ مشاركاً ومشاركة من كاك بنك" بمعلومات حول خدمة الجوال المصرفي وكيفية التعامل معها والتعرف على دليل استخدام هذه الخدمة ..

وأشار نائب الرئيس التنفيذي لقطاع المخاطر بـ"كاك بنك" إبراهيم الحوثي ومدير أول العلاقات العامة والإعلام بشركة "إ م تي إن يمن" للهاتف النقال مالك بسام الكوسا إلى الجهود المشتركة بين الشركة والبنك في تطوير العمل في السوق المصرفية وتطويرها في اليمن..

وأكدا انه تم استكمال الترتيبات الفنية لإطلاق هذه الخدمة التي تطلق لأول مرة على مستوى الشرق الأوسط بكوادر يمنية مؤهلة ،منوهين بأن هذه الخدمة التي ستقدم عبر شركة إم تي إن يمن تهدف إلى مساعدة المشتركين في تسهيل وتنظيم أمور حياتهم اليومية بتوفير الوقت والجهد حيث تعتبر خدمة آمنة تمكن المشترك من إرسال واستقبال الأموال وتسديد الفواتير وشراء متطلبات الحياة من أي مكان وفي أي وقت..

وفي ختام الحفل الذي حضره نائب الرئيس التنفيذي لقطاع المخاطر والالتزام بكاك بنك فارس الجعدبي ومدير البحوث والتطوير ضياء الحق علي الحبيشي وعدد من المسؤولين بالشركة والبنك تم توزيع الشهادات التقديرية على المشاركين في الورشة.

ضمن الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل الجاري

وزارة الصناعة والتجارة تدشن إصدار أول براءة اختراع في اليمن

■،،كتب /أحمد الطيار

تحتفل بلادنا يوم ٢٦ أبريل الجاري باليوم العالمي للملكية الفكرية وبهذا الخصوص تستعد وزارة الصناعة والتجارة لإقامة فعاليات وطنية كثيرة تتضمن تدشين إصدار أول براءة اختراع في اليمن وندوة حول الاختراعات والتنمية ومعرض للمخترعين.

وأوضح الأخ فاروق محمد حزام مدير براءة الاختراع والتصاميم الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة أن احتفال بلادنا هذا العام بهذه المناسبة يكتسب أهمية كبيرة كونه يأتي متزامنا مع قيام الوزارة بتفعيل نظام براءات الاختراع وإصدار أول براءة اختراع في اليمن لمخترعين محليين وأجانب تعبيرا عن احترام اليمن لإنتاج العقل والفكر الإنساني.

وأضاف في تصريح خص به "الثورة : إن معرض الاختراعات الوطنية يهدف إلى تشجيع المخترعين وتمكينهم من عرض أفكارهم واختراعاتهم وتسويقها ومعرفة أهمية الحصول على الحماية بموجب قانون براءة الاختراع .

وأشار الأخ حزام إلى أن عدد البراءات المودعة لدى إدارة براءة الاختراع بوزارة الصناعة والتجارة بلغ ٦٥٣ براءة لمخترعين محليين وشركات اجنبية منها ١٢٣ براءة اختراع لمخترعين يمنيين ،كما أن هناك اكثر من ٤٠ طلبا تم نشره في مجلة التجارة وسيتم تسجيلها بعد انتهاء فترة المعارضات، كما سيتم منح شهادات براءات الاختراع للاختراعات التي استوفت الشروط القانونية.

وتعتبر الاختراعات اللبنة الأساسية لتنمية الصناعات وتطوير الحرف والأعمال التي تشتهر بها المجتمعات عن غيرها ،من خلال التشجيع على استثمار القدرات العقلية والأفكار الابتكارية والإبداعية الخلاقة التي من شأنها أن تحدث نهضة اقتصادية واجتماعية وتخلق ثقافة البناء لا الهدم وتسهم في توجيه العقل نحو الأفكار الإيجابية والتنافس على التطوير والتحديث وابتكار الوسائل والأساليب التي يفترض أن تحظى باهتمام خاص من قبل الحكومة الجديدة.

لافتا إلى أهمية هذا اليوم والذي لا يعني فقط تفعيل معرفة الناس بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وحق المؤلف والعلامات التجارية والتي لا يزال كثير من الناس يرونها كأمور قانونية وتجارية لا تتدخل مع حياتهم اليومية، ولتقليل هذه الفجوة، أقر أعضاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) إطلاق اليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل من كل عام، وهو اليوم الذي يصادف تطبيق قرار تأسيس المنظمة عام ١٩٧٠م ، ويقام اليوم العالمي للملكية الفكرية لهذا العام تحت شعار" المبتكرون المبصرون" - أي الأشخاص البارعون ذوو المواهب الفنية الخارقة للعادة الذين فتحوا للإنسانية آفاقا جديدة وأثّروا فيها أيما تأثير.

وتكتسب براءة الاختراع أهمية اقتصادية لليمن من خلال السماح للمبدع أو مالك براءة الاختراع والعلامة التجارية أو المؤلف بالاستفادة من عمله واستثماره في قيام الصناعات المحلية، وتشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية ، وحماية المنتج من السرقة والنسخ والقرصنة والحد من انتشار المصنفات المقلدة والمنسوخة التي ترد إلى الأسواق المحلية وتسبب خسائر كبيرة للمنتجين والوكلاء ،و تسهيل نقل التقنية إلى اليمن ، وحماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري ، ومواجهة تحديات التجارة الإلكترونية وتحديات مجتمع الاتصالات والإنترنت.

بدء المرحلة الثانية لرصف السوق القديم بمدينة شبام حضرموت

■،،عامر عيظة الجابري

بدأ مشروع البنى التحتية بشبام حضرموت العمل في تنفيذ المقطع الثاني من عملية الرصف المتمثلة في رصف السوق القديم للمدينة شبام التاريخية والبالغ كلفته (٦) ملايين ريال بمساحة (٥٠٠) متر مربع بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ويتم تنفيذه من قبل عمالة محلية تمتلك خبرات مهنية في ذلك المجال وسينتهي العمل فيه خلال شهرين.

أوضح ذلك المهندس عوض سالم بابلغوم مدير مشروع البنية التحتية لمدينة شبام حضرموت مشيراً إلى أن ذلك المقطع يحتل أهمية كبرى لكونه أحد الأسواق القديمة بالمدينة ويعتبر أحد المعالم التاريخيةالتي يرتادها الزوار وفي المقدمة السياح حيث يستخدم فيه الرصف بشكل خاص بالحجار المقصوص بالمنشار والحجر اليدوي بهدف إظهار السوق في أعين الزوار بالمنظر الجميل، لافتا إلى أنه قد تم تنفيذ مقطع رصف تجريبي سابقاً ضمن مكونات المشروع السبعة والمتمثلة في الإنارة والاتصالات والمياه والصرف الصحي والكهرباء والرصف والتمديدات المنزلية والتي لا زال العمل فيها جاريا على قدم وساق ونسبة الإنجاز فيها تتفاوت من مكون إلى آخر، مؤكداً إلى أن العمل سينتهي في المواعيد المحددة، مشيداً بجهود السلطة المحلية والهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية ومشروع تنمية المدن التاريخية حي أي زد على تذليل الصعوبات التي تواجه العمل في تنفيذ مكونات المشروع، داعياً جميع الأهالي بمدينة شبام إلى التعاون مع المشروع والفرق العاملة في شوارع المدينة في تنفيذ الأعمال التي تعود بالفائدة لهم ولمدينتهم وإظهارها بالمظهر الذي يليق بها كمدينة تاريخية لدى من يزورها من الداخل والخارج...

توجهات حكومية لتأهيل خريجي الجامعات بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل

□ دعت دراسة حديثة إلى إيجاد حلول سريعة لإعادة تأهيل وتدريب خريجي الجامعات ، ومعاهد التعليم الفني والتدريب التقني الذين لم يحصلوا على فرص عمل حتى الآن ، وبما تتطلبه نوعية العمالة المطلوبة في دول مجلس التعاون الخليجي ، من خلال التنسيق بين وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل ، الخدمة المدنية ، والتربية والتعليم ، والتعليم الفني والتدريب المهني لتسخير كافة الإمكانيات والتجهيزات بما يحقق إعادة التأهيل والتدريب المطلوب ، لن يتأتى ذلك إلا بوجود إرادة سياسية جادة لانجاز هذا المطلب في فترة زمنية محددة لا تتجاوز عاماً واحداً مع الاستمرار بعد ذلك في إعادة التأهيل لمن لا يزالون بحاجة إليها..

تنسيق

وشددت الدراسة الموسومة بعنوان الجهود الرسمية لتأهيل العمالة اليمنية بين الواقع والمأمول والتي أعدها الدكتور عبد العزيز مهيوب الوحش لمؤتمر العمالة اليمنية على ضرورة التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي التي طلبت عمالة يمنية للمشاركة في إعادة التأهيل التي تنوي الحكومة القيام بها ، بالإضافة إلى التنسيق مع البنك الدولي والاتحاد الأوربي ، وغيرها من الدول التي ساهمت في إعداد الإستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتقني بهدف الحصول على المساعدات المالية والفنية التخصصية المؤدية إلى انجاز مهمة إعادة التأهيل

وأكدت على أهمية إجراء مراجعة وتقييم شامل لكافة السياسات والخطط والأهداف والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالنظام التربوي التعليمي بهدف الاستفادة من الأخطاء السابقة ، وإحداث تغيير جذري شامل في كل ما يتعلق بهذا النظام بدءاً بإعادة النظر في مراحله ، ونوعيته ، وبنيته ، وأهدافه ، وفلسفته ، وتنظيماته ، وتجهيزات ، ومحتويات مناهجه ، والعاملين فيه ، وأساليب وطرق تقييمه وتقويمه ، وعلاقاته بحاجات المجتمع ، ومطالب التنمية ، وسوق العمل ، وغيرها .

خارج العصر

وخلصت إلى أن تأهيل وتدريب العمالة اليمنية من خلال مؤسسات التعليم المعتمدة اجتماعيا للقيام بهذه الوظيفة لم يعد اليوم شرطاً ضرورياً لحياة كل فرد من أفراد المجتمع الذين يتطلعون لتحقيق آمالهم وطموحاتهم بقدر ما صار ضرورة اجتماعية لخلق الطموحات المستقبلية ، فالمجتمع الذي لا يستطيع أن يعلم ويؤهل ويدرب أبناءه بما يتناسب مع مطالب التنمية و حاجات سوق العمل ، ويمكنهم من القدرة على التعامل مع وسائل الإنتاج المعمول بها في العصر الراهن ، سيجد نفسه خارج العصر عاجزا عن تحقيق مطالب التنمية .

وبحسب الدراسة فإن النظام التربوي التعليمي لم يضع الأهداف والخطط والسياسات الكافية التي تلبي مطالب التنمية وحاجات سوق العمل الحالية ، ويتضح ذلك من خلال عدم قدرة الحكومة على إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل ومنهم الكثير من خرجي الثانوية العامة والجامعات ، وعدم قدرتها على استغلال (٩٠٠) فرصة عمل عرضت عليها من مجلس التعاون الخليجي بسبب عدم توفر العمالة اليمنية التي تمتلك مهارات فنية وتقنية عالية الجودة تستطيع أن تحل محل العمالة الأجنبية في دول المجلس .

حشد الجهود

ودعت إلى ربط التعليم بالتنمية وبحاجات المجتمع من العمالة الماهرة غير أن هذا يستوجب أولا من الساسة ، ورجال الفكر ، ورجال التربية ، وكافة التنظيمات السياسية اليمنية ومؤسسات المجتمع المدني ، وكافة فئات المجتمع ومؤسساته تدارك الوضع للخروج من المأزق الذي يعانيه النظام التربوي التعليمي الحالي بمختلف مراحله وأنواعه.

وقالت: إن النظام التربوي التعليمي – رغم محاولات الإصلاح الذي شهدها ويشهدها حتى اليوم – صار عاجزا عن تجديد نفسه بما يتوافق مع ما فرضته التقنية الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات ، وغدت مخرجاته لا تخدم الخطط التنموية وسوق العمل ، بقدر ما تمثل عائقا أمام جهود التنمية .

وأضافت: في الوقت الذي نجد فيه سوق العمل بأمس الحاجة للعمالة الماهرة الفنية والتقنية ، نجد مؤسسات التعليم الحالية تضخ أعداداً هائلة من المتعلمين لا يحتاج إليهم سوق العمل وباتوا يشكلون بطالة إضافية إلى البطالة التي يعاني منها المجتمع .

تأهيل

واستنتجت الدراسة أن تنمية ، وتأهيل ، وتدريب كوادر بشرية مزودة بمستويات مهارية عملية قادرة على المنافسة وذات مستويات أداء وإتقان عالية قادرة على المنافسة مع الغير للحصول على فرص العمل المتاحة في دول الجوار – بعد استعدادها لقبول العمالة اليمنية الماهرة – تستدعي الخروج برؤية شاملة ومتكاملة ومتوازنة للنظام التربوي التعليمي مع التركيز على التعليم الفني والتدريب المهني ، ليس بصيغته الحالية ، وإنما بالصيغة التي يتطلبها القرن الواحد والعشرون مما يعني فتح تخصصات جديدة بمضامينها الحديثة ، ومتابعاته الجديدة في فروع العلم وتطبيقاته كي تكون الكوادر المتخرجة مكتسبة للمعارف والمهارات والاتجاهات القادرة على شغل الوظائف والمهن التي يشغلها نمو الاقتصاد والتقدم العلمي والتقني .

وبينت أن على الحكومة إذا أرادت قبول العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي أو في دول أخرى مستقبلا فعليها أن تراعي التكامل والتوازن بين مختلف المراحل التعليمية مع إعطاء التعليم الفني والتدريب التقني اهتماما جادا لأنه سيؤدي إلى مخرجات توفر المهارات الفنية والتقنية القادرة على تلبية احتياجات سوق العمل المحلية وغير المحلية .

جهود مشتتة

وأوضحت أن الأصوات قد تتعالى بشأن اهتمام الحكومة بإصلاح العملية التعليمية من خلال إقرار عدد من الاستراتيجيات التي تهدف إلى الإصلاح ، ولا يستطيع احد إنكار ذلك غير أن هذه الاستراتيجيات لم تنطلق من رؤية إستراتيجية عامة قادرة على إحداث التغيير أو الإصلاح الشامل للعملية التعليمية بل جاءت على هيئة جهود مجزّاءة ومشوهه ، ولذلك لم نشاهد نتائجها الفعلية في الواقع المعاش بسبب الاختلالات التي رافقت تنفيذها ، والدليل على ذلك أن مؤشرات نتائج الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي منذ أن بدء تنفيذها حتى الوقت الراهن لا تنبئ بالقدرة تحقيق الهدف الأساس المتمثل بالوصول بمعدلات الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي إلى (٩٥ ٪) خلال الأعوام (٢٠٠٣ – ٢٠١٥ م) كما تم تحديدها في الإستراتيجية ، إذ نجد أن ما تحقق حتى الآن دون مستوى الطموح ، فالفارق الذي تحقق في مدخلات هذه المرحلة بين عامي ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م وعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ م لم يتجاوز (٠,٧٥) نقطة ، مما يعني أن جهودا أكبر يجب أن تبذل فيما يتصل بتشجيع الالتحاق بالتعليم الأساسي ، والاستمرار فيه ، ناهيك عن أنه يتسم بانخفاض الكفاءة الداخلية بسبب ارتفاع نسبة الفاقد التربوي ، وما يمثله من هدر اقتصادي ناتج عن وجود إعداد كبيرة من السكان دون امتلاك المهارات الأساسية التي تمكنهم من الانخراط في سوق العملكما أن إستراتيجية التعليم الثانوي والجامعي لم يتم إقرارهما وتنفيذهما حتى اليوم كما أن المتتبع للجهود الرسمية التي بذلت من اجل رفع المستوى المهاري والعلمي للقوى العاملة اليمنية يجد انها تعاني العديد من الاختلالات ، فالغالبية العظمى من هذه القوى تعاني من الأمية، وفي أحسن الأحوال تعرف القراءة والكتابة ، حيث تشير النتائج النهائية للتعداد العام سنة ٢٠٠٤ م (التقرير الثاني) إلى أن (٧٦,٧٨٪) من إجمالي السكان (١٠ سنوات فأكثر)اميون أو يقرأون ويكتبون فقط .

وأشارت الدراسة إلى أن النظام التربوي التعليمي بحاجة إلى أن يتغير إذ لم تعد الإصلاحات الجزئية قادرة على إحداث نقلة نوعية في العملية التربوية التعليمية الحالية ، ولم يستطع تأهيل الكوادر القادرة على تلبية السوق الوطنية فما بالك بسوق العمل الخليجية التي تفضل الحصول على القوى العاملة التي تلبي متطلبات التكنولوجيا التي تجاري السوق العالمية المعاصرة ولمجارات هذا الطلب الخليجي من العمالة اليمنية ينبغي أن يتغير النظام التعليمي الحالي بحيث يشمل هذا التغيير سياساته ، وفلسفته ، وأهدافه ، ومحتويات مناهجه ، وأساليب تقويمه ، وغيرها من الإجراءات المؤدية إلى التكامل بين ما هو نظري و ما هو عملي ، وبما يكسب التلاميذ والطلاب معارف ومهارات علمية وتقنية تنسجم مع متطلبات التنمية الشاملة ، وسوق العمل ، وروح العصر الذي يعيشون فيه .

صعوبات

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أكدت أن سوق العمل في الوقت الراهن يشهد صعوبات وتحديات قائمة بين العرض والطلب بسبب عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات السوق ، واستمرار نمو مخرجات التعليم الجامعي الحكومي في تخصصات تفوق حاجة سوق العمل مع عدم توافق مؤهلات الخريجين العاملين مع متطلبات وظائفهم التي يمكنهم العمل بها ، وهذا يؤكد أن النظام التربوي – التعليمي الحالي لم يهتم بجودة العملية التعليمية ، ولم يهتم بإعداد العمالة الماهرة التي يستطيع النهوض بالتنمية بقدر ما تعد أفواج من الخريجين في تخصصات متكررة لا حاجة لها ، كما أن بعض الأقسام الجديدة التي تم أنشاؤها في بعض الكليات لم يتم الاستفادة منها رغم حاجة المؤسسات التعليمية لها (مثل أقسام الإرشاد النفسي التربوي ، والتربية الخاصة ، وتعليم الكبار ، ورياض الأطفال وغيرها) وهذا بدوره يدل من ناحية على غياب الجامعة عن متطلبات التنمية ومشكلات المجتمع ، وحاجاته ، وهو من ناحية أخرى دليل على سوء تنسيق بين مؤسسات التعليم مع بعضها ، ومؤسسات التعليم وسوق العمل ، وعدم وجود رؤية واضحة لدى الجامعات لاحتياجات المجتمع وسوق العمل ، ناهيك عن تدني المستوى التعليمي في المجالات النظرية والتطبيقية ، وهذا ادى بدوره إلى ظهور بطالة متزيدة عام بعد آخر بين المتعلمين .

بطالة الشباب

وتوضح منظمة العمل الدولية بصنعاء أن نسبة البطالة بين الشباب اليمني عالية ، حيث بلغت ٣٧٪ من العاملين الداخلين إلى سوق العمل ، ولم يسبق لهم العمل من قبل ، وذلك بسبب ضعف كفاءة النظام التعليمي في إعدادهم ، وتأهيلهم لسوق العمل ، وغياب المهارات لديهم ، وهذا يعني أن الكثير من مخرجات التعليم الجامعي أسهمت في ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب ، مما يتطلب مراجعة شاملة إذا لم نقل تغييراً جذرياً شاملاً لسياسات ونظم وأهداف وخطط الجامعات بحيث يأخذ هذا التغيير في الاعتبار متطلبات التنمية الشاملة ، واحتياجات سوق العمل ، وما يحدث من تغييرات علمية وتقنية متسارعة .

منهاج عقيمة

ويلفت الدكتور مهيوب إلى أن واقع التعليم الفني والتدريب المهني الذي كان يعول عليه في تصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة وإيجاد نوع من التوازن بين مخرجاته ، ومخرجات التعليم الجامعي لم يعد قادرا بوضعه الحالي على تلبية الحاجات الأساسية من العمالة الماهرة والتقنية العالية التي تتطلبها التنمية وسوق العمل المحلية والخليجية ، فأصبح يمثل عبئا على كاهل المجتمع لأن الجدوى الاقتصادية المرجوة منه ضعيفة جدا إذا ما قورن بعدد المعاهد والمراكز التي تشرف عليها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بقطاعاتها المختلفة إذ تشير البيانات ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧م إلى أن هناك (٥٧) معهداً ومركزاً هي العاملة على مستوى الجمهورية منها (٤) كليات مجتمع ، وعدد الطلاب المقيدين بالتعليم الفني والتدريب التقني (٢٢٣٣٢) طالباً وطالبة ، ومع ذلك نجد البطالة منتشرة بين خريجية لعدم مسايرة المناهج الدراسية والتجهيزات الحالية لمتطلبات السوق ، ولذلك تم رفض أسواق العمل الخليجية لهؤلاء الخرجين بدعوى عدم امتلاكهم المهارات الأساسية للعمل رغم أنها كانت قد أبدت استعدادها لقبول (٩٠٠) ألف عامل ماهر وتقني حسب تصريحات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ولكي لا تفقد الحكومة هذه الفرصة عليها بإيجاد مخارج سريعة لإعادة تأهيل العمالة اليمنية بما يتوافق مع احتياجات السوق الخليجية .